متطلبات رمضان.. معاناة تـ

الأسواق المحلية.. الهدوء الذي يسبق العاصفة!!

لاتزال الأسواق في حالة ترقب مشوب بالحذر مع قرب الاستعدادات لانطلاق موسم رمضان التجاري. ومع استقرار الأسعار تبدو الحركة بطيئة تحاول منذ بداية الأسبوع الارتفاع التدريجي لكنها تواجهه بصعوبة استجابة الأسواق لاستقبال المزيد من البضائع والسلع الرمضانية.

وترتبط الحركة التجارية خلال الفترة الراهنة بمدى توفر السيولة لدى المواطنين والأسر التي تنتظر نهاية شهر يونيو الحالي للحصول على السيولة اللازمة التي تمكنها من تلبية احتياجاتها الرمضانية من السلع الغذائية والاستهلاكية وبالتالي انتعاش الأسواق التي تمر بحالة سكون والذي يصفه الكثير من المتعاملين والمتعهدين التجاريين في الأسواق بأنه الهدوء الذي يسبق العاصفة.

استطلاع / محمد راجح

في جولة ميدانية على الأسواق تجد تدشين بعض القطاعات والمحلات التجارية لاستعداداتها للموسم الاستهلاكي الرمضاني بتوفير بعض السلع والمواد مثل التمور والزيوت والحلويات والمكسرات والمشروبات والعديد من المواد الغذائية والاستهلاكية المطلوبة أكثر في رمضان.

ويؤكد العديد من التجار أن ما يجري عبارة عن جس نبض السوق والمستهلكين ولفت انتباههم لقدوم رمضان وما يحتاجه من مواد ومتطلبات عليهم تلبيتها.

ويوضح محمود اليوسفي، متعهد تجاري، أن السيولة منخفضة في السوق وهذا ما يجعل عملية التوزيع بطيئة للغاية خلال الفترة الراهنة.

ويشير إلى أن هناك استعداداً تجارياً كبيراً والمخازن ممتلئة بالبضائع استعداداً لموسم رمضان التجاري، لكن ارتفاع الحركة يعتمد على وضعية السوق والإقبال عليها وخلق حركة تجارية تؤدي إلى تدفق السلع والبضائع بكميات تلبي الاحتياج الطارئ في الاسواق.

استقرار

طبقاً للأخ منصور النهاري، تاجر، فإن هناك حركة منذ بداية شهر شعبان لكنها خفيفة وبطيئة على غير العادة ، حيث كان موسم رمضان التجاري ينطلق منذ بداية شهر شعبان.

ويؤكد استعدادهم التام لتوفير مختلف السلع التي يريدها المواطن من حبوب ومواد غذائية واستهلاكية وبأسعار مناسبة ، حيث لم يطرأ أي تغيير في حركة الأسعار منذ فترة طويلة.

ويستبعد حدوث أي ارتفاعات في الأسعار لأن هناك مخزوناً كافياً من المواد والاحتياجات الضرورية وهناك ركود بالمقابل ساعد على فرض أسعار مناسبة وثابتة باستثناء بعض المنتجات الخاضعة لعوامل وظروف الأسواق الخارجية التي يتم الاستيراد منها إلى السوق المحلية.

مسؤولية

الجهات الحكومية المختصة تؤكد بدورها استعداداتها لحماية الأسواق وفرض رقابة صارمة للتأكد من توفر السلع والمواد اللازمة بكميات كافية وأسعار مناسبة.

ويدعو وزير الصناعة والتجارة الدكتور سعد الدين بن طالب القطاع الخاص إلى تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين وتوفير السلع بكميات كافية وبأسعار مناسبة لتلبية احتياجات شهر رمضان المبارك.

ويؤكد على ضرورة أن يتحلى الجميع بأخلاقيات العمل خصوصاً مع زيادة الطلب الذي يسبق عادة دخول الشهر الفضيل ، بالإضافة إلى تحسين جودة ومستوى الاستيراد بصورة عامة.

وشدد بن طالب على أهمية إيجاد بيئة قوية وصلبة تدعم إقامة شراكة فاعلة بين الحكومة والقطاع الخاص.

ويشدد على ضرورة تحلي القطاع الخاص بالمسئولية الضرورية في مثل هذه المواسم التجارية التي تشهد إقبالاً كثيفاً على الاسواق ، بحيث يتجنبون جلب سلع ومواد غذائية واستهلاكية غير صالحة للاستخدام أو لم يتبق على صلاحيتها سوى فترة بسيطة لا تتعدى الشهر.

وقال إن البعض يذهب لاستيراد مواد غذائية لم يتبق على الانتهاء من صلاحيتها سوى فترة بسيطة وبيعها في السوق المحلية لأن أسعارها رخيصة وهي إشكالية تبرز أكثر مع قدوم شهر رمضان وارتفاع نهم الاستهلاك.

شراكة رقابية

طبقاً لخبراء ومهتمين بالوضع التجاري المحلي فإن هناك حاجة ماسة للتركيز الجهود على الأسواق والعمل على تنظيمها والرقابة عليها وتوفير احتياجاتها من السلع الأساسية والمواد الغذائية قبل حلول شهر رمضان المبارك.

وسجلت أسعار السلع الغذائية والاستهلاكية استقراراً متأرجحاً منذ فترة لكنها مرشحة كما جرت العادة للمزيد من الارتفاعات مع اقتراب شهر رمضان المبارك وما تعانيه البلد من أزمة تجارية وغذائية حادة.

ويؤكد خبراء أهمية إيجاد تعاون فاعل بين الحكومة والقطاع الخاص والعمل على تنظيم العمل التجاري وتوفير احتياجات الأسواق ومتطلباتها وفرض رقابة شديدة لكبح لحماية المواطن الذي يمر بظروف صعبة وكبح جماح أي ارتفاعات في الأسعار.

وطبقا لمختصين في الشأن الاقتصادي فإن قطاع التجارة يحتل مكانة هامة في أي اقتصاد، وتعكس تطورات هذا القطاع البنية الإنتاجية للاقتصاد الوطني ومستوى التشغيل والأسعار والدخل ومدى نجاح السياسات الاقتصادية في تحقيق الاستقرار في مختلف الموازين والمؤشرات المتعلقة بهذا القطاع، مؤكدين أن التجارة الخارجية تلعب دوراً محورياً داخل هذا القطاع، نظراً لارتباطها القوي بكافة فروع الاقتصاد الوطني وما تؤديه من دور في خدمة القطاعات الاقتصادية المختلفة على اختلاف مهامها ومسؤولياتها والأهداف التي يجب عليها النهوض بهذا القطاع الحيوي.

الخبير الاقتصادي الحمادي لـ"الثورة":

المستهلك يتعرض لاستغلال تجاري بشع

أكد الخبير الاقتصادي الدكتور ياسين الحمادي أن غياب ثقافة القانون لدى المستهلك شجع التجار على التمادي في استغلالهم .. مشيرا إلى أن ارتفاع الطلب على المنتجات الرمضانية يؤثر سلبا في دخل الفرد ومستوى معيشته.

وأضاف استاذ الاقتصاد المساعد بكلية التجارة جامعة صنعاء أن ميزانية الأسرة تتعرض للإنهاك في رمضان خصوصا أصحاب الدخول المحدودة الذين لا يملكون إلا الراتب.. مؤكدا ضرورة تفعيل الرقابة على المنتجات والسلع من قبل الدولة حتى لا يكون المواطن المستهلك هو الحلقة الأضعف.. مزيدا من التفاصيل في اللقاء التالي أجرته معه "الثورة" في السطور التالية:

لقاء/ حسن شرف الدين

● بداية.. ارتفاع الطلب على السلع والمنتجات بشكل جنوني قبل شهر رمضان بأيام.. ما هي أسبابه؟

- يعتبر شهر رمضان من المواسم التي يزيد فيها الطلب، باعتبار أن هناك حاجيات وسلع يحتاجها الفرد في رمضان بخلاف الأشهر الأخرى، بمعنى أن رمضان له متطلبات خاصة وبالتالي سواء كانت الأسر الفقيرة أو الغنية تضطر بحكم العادات والتقاليد والأعراف التعامل مع طلبات لا يمكن أن نشتريها إلا في رمضان" بالإضافة إلى أن الناس تقوم بالعزائم مع بعضها البعض، وهذا بالتالي يؤدي إلى ارتفاع الطلب على المنتجات.

وارتفاع الأسعار مرتبط جزئيا بزيادة الطلب بالإضافة إلى أن التجار ليس عندهم ذمم ولا خوف من الله، أيضا ليس هناك رقابة صارمة من وزارة التجارة والاقتصاد لأنه إذا لم يكن هناك رقابة ذاتية عند التجار يجب أن يكون هناك رقابة من الدولة، وإذا ترك الأمر هكذا فالمواطن هو الحلقة الأضعف دائما، وبالتالي يتحمل عبء زيادة الأسعار، وبالتالي يفترض أن تقوم الدولة بواجبها.

● ارتفاع الطلب دفع التجار لإنزال بضائعهم المنتهية أو قريبة الانتهاء أو المهربة مشغلين حالة المواطن الاقتصادية.. ما تعليقك على ذلك؟

- هناك كثير من العوامل منها أن المستهلك لا يرى تاريخ الانتهاء ويفكر فقط بشراء السلعة، وبالتالي لا يرى إذا كانت هذه السلعة منتهية أو لا..

> **الطلب على السلع سيكون أقل من العام الماضي**

فعلا بعض التجار في بلادنا لم أسمع ولم أر تجاراً مثلهم في العالم، لأنهم يستغلون الناس استغلالا كبيرا وكأنه يريد نهبهم، لا يكتفي أن يجيب لك سلعة ويأخذ بالمقابل ثمنها العادي.. كل التجار في أي مكان يكون الربح يتناسب مع ثمن السلعة، ولا تجد أرباحا نسبتها 100٪ أو 80٪ هذا شيء غير طبيعي ويعتبر استغلالا والاستغلال حرام.

وعامة الشعب لم يجدوا المكان الذي يلجأون إليه، مثلا في البلدان الأخرى هناك "جمعية لحماية المستهلك" إذا وجد سلعا مزورة فيها تاريخ الانتهاء أو زيادة في سعرها المحدد تقوم الجمعية بإغلاق المحل، لأن لهم سلطة قوية جدا، لكن المواطن هنا يقول إلى أين يذهب هل إلى مركز الشرطة أم إلى وزارة التجارة والاقتصاد؟

غير مفعلة

● لكن هناك في اليمن جمعية لحماية المستهلك!

- هناك جمعية لحماية المستهلك، لكنها غير مفعلة، حتى الناس غير عارفين بها.. المواطنون ليس لديهم ثقافة القانون، ليس لديه ثقافة كيف يأخذ حقه بالقانون، المواطن إذا تم استغلاله يوكل الله تعالى ويقول حسبي الله ونعم الوكيل، لكن أن يأخذ حقه، فهذه ثقافة غير موجودة، بمعنى أن الناس يساهمو جزئيا في استغلال التجار لهم، وإذا رأى المواطن سلعاً مغشوشة لا يذهب للتبليغ بها أو يمتنع عن شراء السلعة، سكوته يساعد في تمادي التجار في أعمالهم الذين لا يملكون لا ضميرا ولا خوفا الله، وبالتالي يكونون هم والزمن على المواطن المسكين.

تأثير سلبي

● ارتفاع الطلب كيف يؤثر على دخل الفرد ومستوى معيشته؟

- يؤثر تأثيرا بالغا جدا، هناك من الأسر تعمل طوال العام لأجل رمضان، خصوصا الذين في القرى من يذهب إلى المدن ويحاول الادخار طوال العام لأجل رمضان، لأن له طلباته الخاصة ويجتمع فيه الناس أكثر، كذلك هناك سلع خاصة يتم اقتناؤها في رمضان، كل هذه العوامل يتحملها المستهلك في رمضان، بمعنى أن ميزانية الأسرة تتدمر في رمضان بالذات أصحاب الدخول المحدودة الذين لا يملكون إلا الراتب، وأصحاب الرواتب هؤلاء في رمضان إما يدخرون أو يقترضون.

وأيضا نحن اليمنيين لا نملك تقنين للاستهلاك، ثقافة الأكل والموائد عندنا مختلفة عن ثقافة الموائد لدى المجتمعات الأخرى، وبالتالي يكون هناك نوع من الإسراف في بعض الأماكن.

تراجع الطلب

● قراءتك لمستوى الإنفاق بالنسبة للأسرة مقارنة بالعام الماضي؟

- العام الماضي كانت سنة من السنوات السيئة، كان المواطن فعلا في كرب وهَم وغم.. القطاع الخاص قام بتسريح عدد كبير من الناس، كان هناك ناس كثير عاطلين عن العمل، بالإضافة إلى أنه ليس هناك حركة في الأسواق، بمعنى كان الدخل بالنسبة للمواطن شحيحا.. لكن الله سبحانه وتعالى لاطف بهذا الشعب ومبارك في أموالهم.

من المعلوم أنه من سنة إلى سنة يحصل ارتفاع في الأسعار بسبب جشع التجار والزيادة في الطلب.. وبالتالي أتوقع أن الطلب سيكون أقل من الطلب في العام السابق، لأن الأسر قبل رمضان تكون قد انهكت من مصاريف العام الدراسي وعدم وجود زيادة في المرتبات وغيرها من العوامل التي ستؤدي إلى انخفاض في الطلب مقارنة بالعام السابق.

ثقافة مجتمع

● ماذا عن تأثير الإسراف والإنفاق غير المبرر على ميزانية الأسرة؟

- الإنفاق هي ثقافة في أي مجتمع، بمعنى أن هناك حاجات وضروريات، وهناك تحسينيات وكماليات، أي أنه في الأشياء الضرورية تأخذ السلعة المناسبة في الوقت المناسب، ليس شراء لمجرد الشراء وإنما الشراء هو حاجة، أي أن كل إنسان يشتري السلعة لأنه محتاج إلى هذه السلعة، ولكن هناك بعض الأسر في المجتمع اليمني بحكم الكرم الذي يتمتع به يقومون بدعوة الجيران والأهل والأقارب، هذه العوامل كلها تؤثر على الإنفاق، الإنسان لا ينفق لحاجته فقط فهو يمكن يستضيف أي شخص، كل هذه العوامل تؤثر بشكل أكبر على إنفاق الأسرة، بالإضافة إلى أن ثقافة اليمنيين لا ينفقون على احتياجاتهم فقط، ولكن دائما ما تزيد الحاجة ولا تقل، بالإضافة إلى الروحانية في رمضان وتأثيرها على ميزانية الأسرة.

مواءمة

● كاقتصادي كيف تحدد الأسرة ميزانيتها بما يتوافق مع طلباتها واحتياجاتها؟

- يفترض أن لدى رب الأسرة دخلاً معيناً، يجب عليه عندما يستلم راتبه القيام بتحديد أولويات الأسرة، ويخطط للإنفاق، بمعنى أن يعمل على عدم العشوائية في الإنفاق ولا يعمل بقاعدة (إصرف ما في الجيب يأتيك ما في الغيب).. بمعنى إذا لم يقم بالتخطيط للإنفاق سيضطر بأن يستلف أو يبيع أشياء من حاجاته أو يفتتح أمامه باب الرشوة أو السرقة - والعياذ بالله - لكن إذا تم الإنفاق بنوع من التخطيط وبحسب القدرات الشرائية لكل مستهلك سيؤدي إلى الإنفاق بحسب ميزانيته.